



RANKING DIGITAL RIGHTS

2019 مؤشر مساءلة للشركات

يقوم "مؤشر مساءلة الشركات" 2019 من مبادرة "تصنيف الحقوق الرقمية" بتقييم 24 من أكثر الشركات نفوذاً في العالم في مجال الإنترنت والمحمول والاتصالات وذلك تبعاً لإفصاحاتها عن الالتزامات والسياسات التي تؤثر على حرية التعبير والخصوصية.

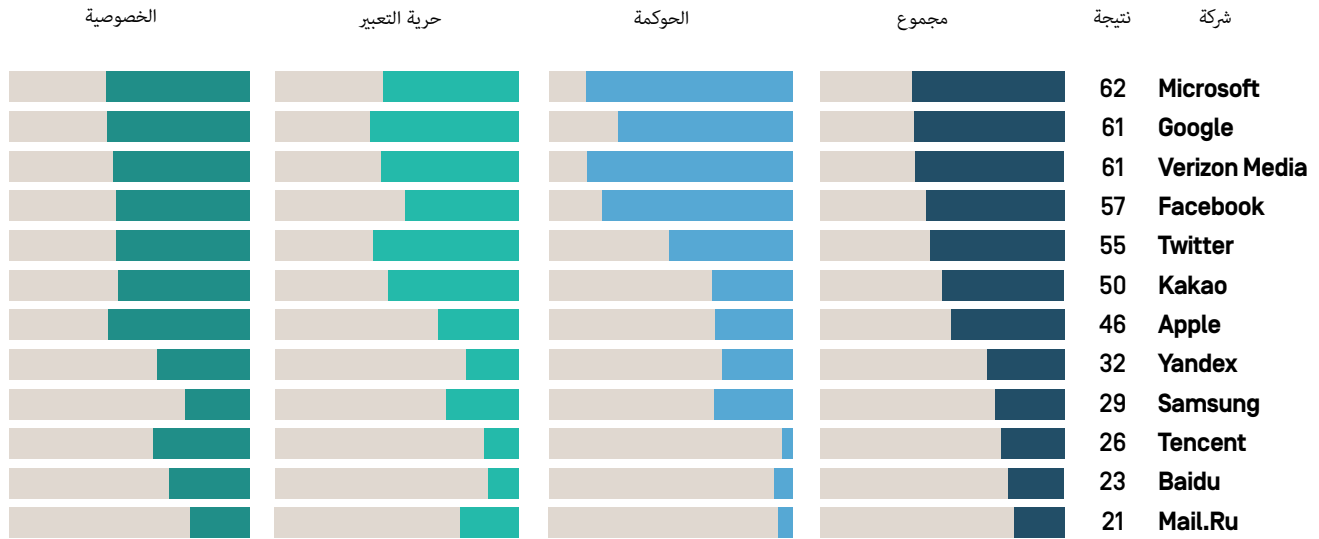


2019 مؤشر مساءلة للشركات

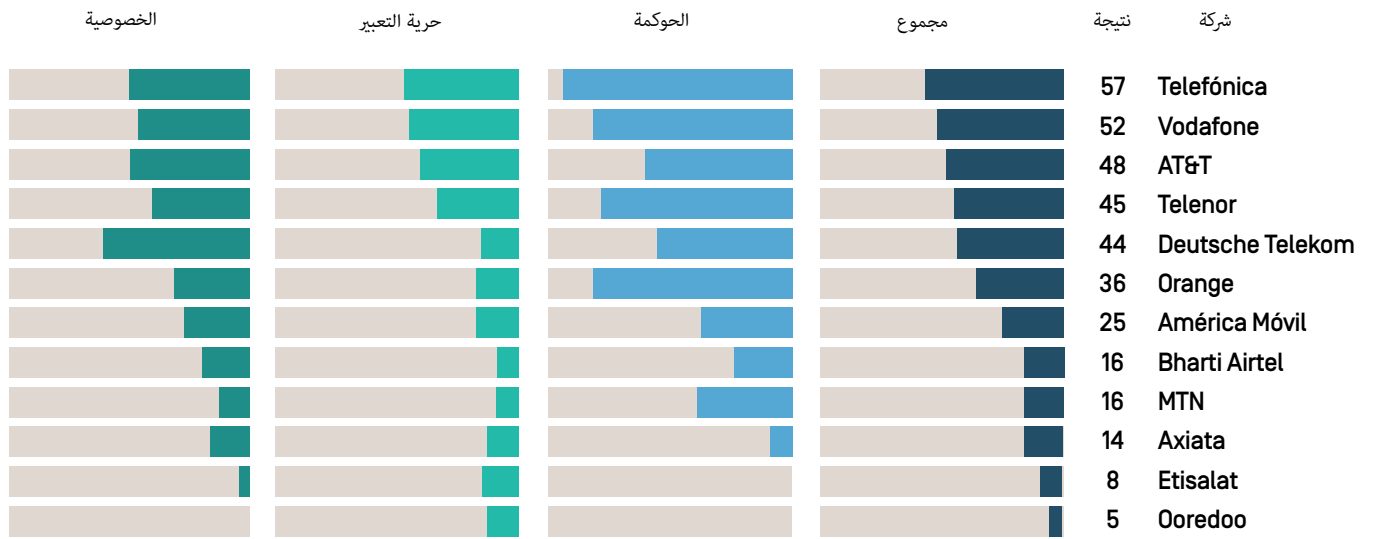
يقوم "مؤشر مساءلة الشركات" 2019 من مبادرة "تصنيف الحقوق الرقمية" بتقييم 24 من أكثر الشركات نفوذاً في العالم بالاعتماد على 35 مؤشراً تفحص التزاماتهم وسياساتهم وممارساتهم المعلنة، بما في ذلك آليات الحوكمة والمساءلة. تقدم الشركات التي تم تقييمها في مؤشر "تصنيف الحقوق الرقمية" منتجات وخدمات يستخدمها ما لا يقل عن نصف مستخدمي الإنترنت في العالم البالغ عددهم 4.3 مليار شخص. تتمتع هذه الشركات مجتمعة برأس مال سوقي يقارب 5 تريليون دولار أمريكي.

مبادرة "تصنيف الحقوق الرقمية" (RDR) هي مشروع بحثي غير ربحي يستضيفه معهد "أميركا الجديدة للتكنولوجيا المفتوحة" (New America's Open Technology Institute). تم إصدار المؤشرات السابقة في نوفمبر/تشرين الثاني 2015 ومارس/آذار 2017 وأبريل/نيسان 2018. للحصول على كامل البيانات وتحليلات المؤشر لعام 2019، والتقارير الفردية للشركات ومجموعة البيانات، يرجى زيارة: rankingdigitalrights.org/index2019

● شركات الانترنت



● شركات الاتصالات



النتائج الرئيسية

- الخصوصية: تستمر معظم الشركات في عدم الإفصاح عن الجوانب الهامة لكيفية تعاملها مع البيانات الشخصية والحفاظ عليها. على الرغم من القوانين الجديدة في الاتحاد الأوروبي وأماكن أخرى، لا يزال معظم مستخدمي الإنترنت في العالم محرومين من الحقائق الأساسية حول من يمكنه الوصول إلى معلوماتهم الشخصية في ظل أي ظروف، وكيفية التحكم في جمعها واستخدامها.
- الحوكمة: التهديدات التي يتعرض لها المستخدمون بسبب نماذج أعمال الشركات ونشر التقنيات الجديدة، غير مفهومة أو غير مُدارة جيداً. معظم الشركات غير مستعدة لتحديد وإدارة المخاطر مثل تلك المرتبطة بالإعلانات المستهدفة وصنع القرار الآلي. كما لا تقدم الشركات آليات التظلم والانتصاف المناسبة لضمان إمكانية الإبلاغ عن الأضرار وتصحيحها.
- حرية التعبير: لا تزال الشفافية حول مراقبة الحديث عبر الإنترنت غير كافية. بالنظر لكفاح الشركات من أجل معالجة الأضرار الناجمة عن خطاب الكراهية والتضليل، فإنها لا تفعل ما يكفي لمساعدة المستخدمين على معرفة من لديه القدرة على الكلام أو الوصول إلى المعلومات من خلال منصات أو خدمات الشركات. الشفافية غير الكافية تزيد من خطر الرقابة والتلاعب من قبل الحكومات والشركات وغيرها.
- مطالب الحكومة: الشفافية بشأن مطالب الحكومات للشركات غير كافية أيضاً. إفصاح الشركات عن المعلومات غير كافية حول كيفية تعاملها مع مطالب الحكومة للوصول إلى بيانات المستخدم، أو لتقييد حرية التعبير. نتيجة لذلك، لا تخضع سلطات الرقابة والمراقبة الحكومية لرقابة كافية لمنع الإساءة أو المساءلة العامة في معظم البلدان.

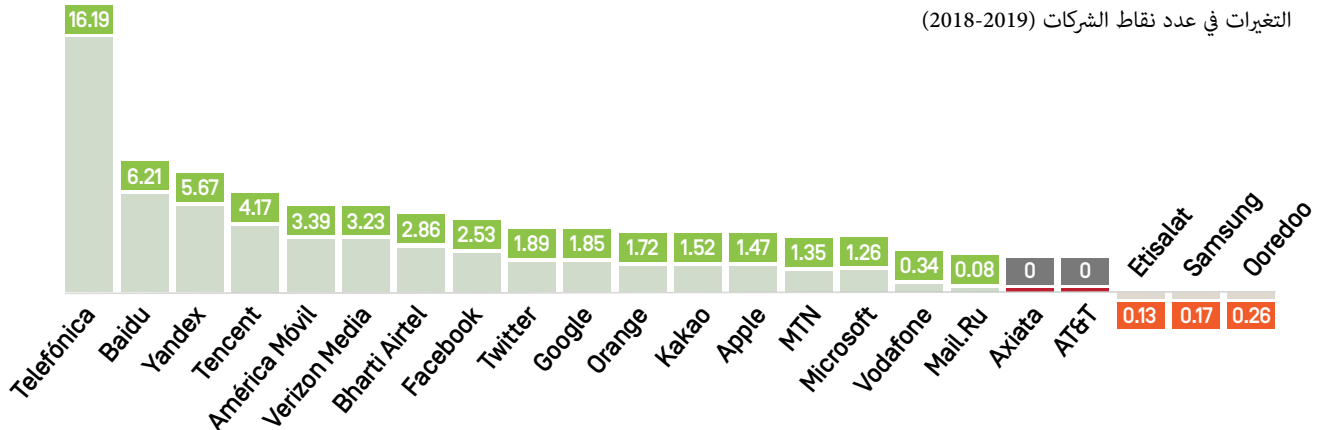
اتخذت معظم الشركات خطوات لتحسين ترتيبها. لكن أمامها طريق طويل قبل دعم الإنترنت لحقوق الإنسان والمحافظة عليها لجميع المستخدمين. يقيم مؤشر مبادرة "تصنيف الحقوق الرقمية" لعام 2019 أربع وعشرين شركة. من بين 22 شركة تم تقييمها في عام 2018، حقق 19 منهم تحسينات في العام الماضي - بما في ذلك الشركات الأولى في الترتيب لهذا العام.

- مايكروسوفت (Microsoft) في المرتبة الأولى، يرجع ذلك بفضل الحوكمة القوية والتطبيق المستمر لسياساتها في جميع الخدمات. حلت مكان شركة جوجل التي تربعت على الصدارة منذ إطلاق مؤشر RDR الأول في عام 2015 والتي تساوت مع شركة فريزون ميديا "Verizon Media" (أو ث "Oath" سابقاً وياهو "Yahoo" في الأصل) للمركز الثاني في المؤشر بشكل عام.

- تقدمت شركة تليفونيك (Telefonica) على جميع شركات الاتصالات الأخرى، حيث أفصحت أكثر من نظيراتها عن السياسات والممارسات التي تؤثر على حرية التعبير والخصوصية. حققت الشركة متعددة الجنسيات التي تتخذ من مدريد مقراً لها وتعمل في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية وأوروبا، مزيداً من التحسينات مقارنةً بجميع الشركات الأخرى في مؤشر RDR. شركة فودافون (Vodafone)، التي تصدرت في عام 2018، تراجعت للمركز الثاني أمام AT&T، التي تراجعت للمركز الثالث.

للناس الحق في المعرفة. للشركات مسؤولية لإظهارها. في العام الماضي، تعهدت المزيد من الشركات باحترام حقوق الإنسان للمستخدمين، وأظهرت رقابة ومساءلة حول المخاطر التي تهدد حرية التعبير والخصوصية. دفعت القوانين الجديدة في الاتحاد الأوروبي وأماكن أخرى العديد من الشركات إلى تحسين الإفصاحات عن كيفية تعاملها مع معلومات المستخدم. ومع ذلك، سجل عدد قليل من الشركات نقاط أعلى من 50% في مؤشر 2019. عندما تفشل الشركات في الوفاء بمعايير RDR الخاصة بالإفصاح عن الالتزامات والسياسات والممارسات، يتعرض المستخدمون لمخاطر غير معلنة تؤثر على حرية التعبير والخصوصية.

التغيرات في عدد نقاط الشركات (2018-2019)



توصيات للشركات

- يمكن لجميع الشركات التي تم تقييمها في مؤشر RDR إجراء تحسينات على الفور، حتى في ظل غياب إصلاحات في القوانين والسياسات.
1. تعزيز الالتزام القانوني: القوانين وحدها لا تكفي دائماً لضمان اتخاذ الشركات الخطوات اللازمة لاحترام حقوق الإنسان وحمايتها. بالنسبة للشركات التي تعهدت باحترام حرية التعبير والخصوصية كحقوق إنسان، تقدم مؤشرات تقرير RDR معايير واضحة لاتباعها.
2. الشفافية: الكشف عن بيانات شاملة ومنهجية وغيرها من المعلومات التي تمكن المستخدمين من فهم واضح لكيفية تقييد الخطاب عبر الإنترنت أو التلاعب به، وكيفية الوصول إلى المعلومات الشخصية واستخدامها - من قبل من وتحت أي سلطة.
3. الجدية بشأن الرقابة والعناية الواجبة: يُعد إشراف مجلس الإدارة وآليات العناية الواجبة الشاملة ضرورية لتحديد كيفية تأثير حرية التعبير والخصوصية بأعمال الشركة، ولضمان عمل الشركة لزيادة حماية حقوق الإنسان للمستخدمين إلى أقصى حد.
4. توفير آليات مجدية للتظلم والانتصاف: يجب أن يكون المستخدمين قادرين على الإبلاغ عن الأضرار والسعي للإنصاف عند انتهاك حرية التعبير أو حقوق الخصوصية فيما يتعلق باستخدام منصة الشركة أو الخدمة أو الجهاز.
5. الابتكار من أجل تحسين حوكمة البيانات وحرية التعبير: العمل مع المجتمع المدني والمستثمرين والحكومات لإنشاء نهج جديدة لمواجهة التهديدات التي يتعرض لها الأفراد والمجتمعات مع حماية حقوق المستخدمين أيضاً.

توصيات للحكومات

- يجب على الحكومات أن تلتزم بواجبها في حماية حقوق الإنسان إذا أرادت الشركات احترام حقوق الإنسان احتراماً كاملاً. يجب أن يكون المواطنون قادرين على مساءلة الحكومة عن كيفية ممارستها للتحكم في الخطاب عبر الإنترنت والبيانات الشخصية.
1. التمسك بمعايير حقوق الإنسان: يعتبر قانون حماية البيانات القوي جوهرى لحماية الخصوصية. تتحمل الحكومة أيضاً واجب حماية الأشخاص من العنف والجريمة. في الوقت نفسه، يجب على جميع القوانين التي تؤثر على الخطاب عبر الإنترنت، أو استخدام وتبادل البيانات الشخصية من قبل أي كيان، أن تلتزم بمعايير حقوق الإنسان. لا ينبغي للحكومات أن تسن قوانين تجبر الشركات على انتهاك أو تسهيل انتهاك حقوق المستخدمين فيما يخص حرية التعبير أو الخصوصية. أي تقييد للحق في حرية التعبير والرأي أو الحق في الخصوصية يجب أن يكون محدد في القانون وضروري لتحقيق هدف مشروع (بما يتوافق مع معايير حقوق الإنسان) ويتناسب مع الهدف المنشود.
2. الالتزام بالإشراف الفعال: التأكد من خضوع سلطة الحكومة لتقييد حرية التعبير عبر الإنترنت أو الوصول إلى البيانات الشخصية إلى إشراف حقيقي ضد إساءة استخدام الرقابة والمراقبة. بدون إشراف موثوق، فإن الإجراءات الحكومية لمعالجة الأنشطة الضارة والبيئة عبر المنصات والخدمات الخاصة، أو للتصدي للتحديات
3. الاجتماعية والاقتصادية والأمنية الأخرى، ستعاني من فقدان ثقة قطاع الشركات والجمهور.
4. تطبيق وفرض الشفافية: نشر بيانات منتظمة يمكن الوصول إليها تكشف عن حجم وطبيعة وغرض الطلبات الحكومية المقدمة للشركات التي تؤثر على حرية التعبير والخصوصية للمستخدمين. يجب الطلب من الشركات أيضاً بموجب القانون الكشف عن معلومات هادفة وشاملة حول مجموعة كاملة من الإجراءات المتخذة التي قد تؤثر على حرية المستخدمين في التعبير أو الخصوصية.
4. فرض حوكمة قوية للشركات: يجب على الشركات بموجب القانون تطبيق إشراف مجلس الإدارة واتباع منهاج الإبلاغ الداخلي والخارجي وتقييمات الأثر لتحديد وتقييم وتخفيف الأضرار المحتملة لحقوق الإنسان، بما في ذلك انتهاكات حرية التعبير والخصوصية للمستخدمين.
5. ضمان الوصول إلى الانتصاف: للناس الحق في الانتصاف المجدي والفعال، بما في ذلك اللجوء القانوني عند انتهاك حقوقهم في الخصوصية أو حرية التعبير. يجب أيضاً مطالبة الشركات بتوفير آليات تظلم وانتصاف يمكن الوصول إليها وفعالة.